خطة عراقية طموحة لتعزيز الصناعة الدوائية والاكتفاء الذاتي

يشهد العراق تحوّلا استراتيجيًا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأدوية، عبر تطوير الصناعة الدوائية المحلية وتعزيز قدراتها الإنتاجية، بدعم حكومي مباشر وتعاون وثيق مع الجهات المعنية.

وجاء في تقرير للجزيرة وتابعته "المطلع"، أنه:"تظهر الأرقام والإجراءات المتخذة مؤشرات إيجابية على نمو ملحوظ، إذ ارتفع عدد مصانع الأدوية ارتفاعا كبيرا، ما رفع الإنتاج المحلي ليشمل مئات أصناف العلاج، بما فيها الأدوية المعقدة والأساسية".

وأضاف:"تهدف الحكومة العراقية إلى الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الأدوية المنقذة للحياة والمستلزمات الطبية، بخطة تشمل توطين صناعة الأدوية البيولوجية بالشراكة مع مؤسسات دولية متخصصة".

توجه نحو الاكتفاء الذاتي

أكد المتحدث باسم وزارة الصحة العراقية، الدكتور سيف البدر، أن قطاع الدواء في العراق يشهد تطوراً ملحوظاً، إذ زاد عدد مصانع الدواء من 8 إلى 40 مصنعاً، مع وجود عدد كبير آخر قيد

الموافقات والإنشاء.

وقال البدر لـ(الجزيرة نت)، إن:"العراق ينتج حالياً أكثر من 800 صنف علاجي مختلف، يشمل أدوية متقدمة ومعقدة لعلاج الأمراض المزمنة والحرجة، إضافة إلى علاج الأمراض السرطانية"، مضيفا أن:"ما يقارب 40% من قائمة الأدوية الأساسية تصنع محلياً في مصانع وطنية، سواء كانت حكومية أم أهلية".

وفي سياق متصل، أشار البدر إلى أن:"وزارة الصحة، وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، وضعت خطة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الأدوية المنقذة للحياة والمستلزمات الطبية الأساسية خلال بضع سنوات".

وكشف عن أن:"الوزارة تعمل حالياً على توطين صناعة الأدوية البيولوجية والعلاجات المتقدمة، بالشراكة مع أهم وأعلى المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا المجال، بهدف تعزيز قدرات العراق في إنتاج الأدوية ذات التقنيات المعقدة".

توفير أكثر من مليار دولار سنوياً

أكد مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناعة وتطوير القطاع الخاص، حمودي اللامي، أن:"قيمة تعاقدات الشركة العامة لتسويق الأدوية ارتفعت ارتفاعا كبيرا، إذ قفزت من 144 مليار دينار (نحو 109 ملايين دولار) عند بداية عمل الحكومة الحالية إلى أكثر من 600 مليار دينار (نحو 454 مليون دولار) في الوقت الراهن".

وقال اللامي لـ(الجزيرة نت)، إن:"هذا الارتفاع جاء نتيجة سلسلة قرارات حكومية صادرة عام 2023 لدعم القطاع الصناعي الدوائي وشملت:

توفير التسهيلات والمحفزات بمنح قروض للمستثمرين الراغبين في تأسيس مصانع جديدة أو توسيع مشاريعهم القائمة.
دعم المواد الأولية باتخاذ إجراءات تسهيل توفيرها لتشغيل المصانع الصناعية.
مراجعة الأسعار ورفع أسعار شراء الأدوية المصنعة محلياً من وزارة الصحة إلى أكثر من الضعف، مما ساهم في تحقيق هذه القفزة الكبيرة في قيمة التعاقدات".

وأشار إلى أن، قيمة الأدوية المنتجة محلياً، التي تمثلها هذه التعاقدات، تشكل نحو ربع تكلفة

الأدوية المستوردة، مما يؤدي إلى توفير ما يزيد على مليار دولار سنوياً حتى الآن.

وأكد اللامي على تزايد الاهتمام بالاستثمار في هذا القطاع، إذ ارتفع عدد طلبات إنشاء مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية من 100 طلب سابقاً إلى 178 طلباً حتى الأول من يوليو/تموز الماضي.

تحديات وآفاق

ومن جهته أكد نقيب صيادلة العراق، الدكتور حيدر فؤاد الصائغ، أن:"الصناعة الدوائية الوطنية شهدت تطوراً ملحوظاً في تغطية احتياجات وزارة الصحة والقطاع العام، وبلغت نسبة التغطية المالية نحو 40%"، لكنه أشار إلى الحاجة إلى تسريع وتيرة نمو منتجات القطاع الخاص، بالنظر إلى أن نسبة تغطيتها للسوق الدوائية الخاصة لا تتجاوز 10-15%.

وقال الصائغ لـ(الجزيرة نت) إنه:"على الرغم من صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في أي دولة، إلا أن ثمة إمكانية للوصول إليه في بعض المجالات الحيوية، مثل أدوية الأمراض المزمنة (كالضغط) والمضادات الحيوية، والمغذيات التي ستشهد اكتفاءً ذاتيًا بنسبة 100% قريبًا، مع صدور قرار حماية المنتج الوطني الذي سيجعل إنتاجها حكراً على المصانع العراقية".

وأشار إلى أن، أبرز التحديات التي تواجه الصناعة الوطنية، هي ضمان استقرار المنتج وفعاليته وسلامته، مؤكدا أن النقابة تسعى، بالتعاون مع المصانع، إلى تحسين جودة المنتج من خلال الدورات التدريبية.

ونوه الصائغ بمحاولات تصدير الدواء العراقي، إلا أن تحقيق هذه الخطوة يتطلب جهوداً كبيرة، أبرزها تطوير تصنيف المصانع والحصول على تراخيص عالمية، مثل ترخيص هيئة الغذاء والدواء الأميركية (FDA)، ما سيمنح الصناعة الوطنية دفعة قوية نحو العالمية.

وتابع إن:"وزارة الصحة أصدرت أخيراً تعليمات جديدة لضمان جودة وفعالية الأدوية المصنعة محليًا، بزيادة الإجراءات الرقابية، ورفع شروط التجارب السريرية والتكافؤ الحيوي، وذلك في إطار خطة الحكومة دعم الصناعة الدوائية المحلية".

ولفت إلى أنه، وتنفيذاً للمنهاج النقابي الداعم لتوطين الصناعة الدوائية وتمكين الصيادلة من أخذ دورهم القيادي، حصلت نقابة صيادلة العراق على موافقة مجلس الوزراء على استحداث دبلوم مهني في

الصناعات الدوائية.

وأكد الصائغ أنه:"يهدف هذا الدبلوم، ومدته سنة واحدة، إلى تعزيز القاعدة الأساسية للصناعة الدوائية الوطنية بالاستثمار في الكوادر العراقية وتأهيلها لقيادة مشروع توطين وتطوير الصناعة الدوائية في العراق".